الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف –المسيلة

كلية :العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم: ...../2022.

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير

فرع: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

## مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

إعداد الطلبة:

آسية بن سليمان

تحت عنوان:

# تأثير أسعار النفط على التجارة الخارجية في الجزائر

لجنة المناقشة:

| | | |
|---|---|---|
| د. | جامعة محمد بوضياف المسيلة | رئيسا |
| د. .أمين عايد | جامعة محمد بوضياف المسيلة | مشرفا و مقررا |
| د. | جامعة محمد بوضياف المسيلة | مناقشا |

السنة الجامعية : 2022/2021

# ** شكر وتقدير **

الشكر والعرفان لله على نعمة الظاهرة والباطنة، ولرسوله صلى الله عليه وسلم الذي وضح طريق المستقيم.

نتوجه بالشكر الجزيل والعرفان للأستاذ الفاضل

عايد أمين

عرفانا منا بالمجهودات التي بذلها معنا لإتمام هذا العمل وما قدمه من نصائح وتوجيهات طيلة مراحل إنجاز البحث.

والشكر موصول لكل من كان لنا عونا لي في إتمام هذا العمل الجليل والى كل من أشعل شمعة في دروب عملنا والى من وقف على المنابر وأعطى من حصيلة فكره لينير دربنا

إلى الأساتذة الكرام في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

# ** إهداء **

اهدي هذا العمل إلى :

إلى أبي الغالي حفظه الله ورعاه

إلى أمي الغالية أطال الله في عمرها

إلى جميع إخوتي وأخواتي كل باسمه

إلى كل أفراد عائلة شيخي

الى كل من علمني حرفا

# فهرس المحتويات

# فهرس المحتويات

**شكر وتقدير**

**فهرس المحتويات**

**مقدمة**

قائمة الجداول والأشكال

المقدمة العامة

**الفصل الاول: مفاهيم شاملة حول النفط**

مقدمة الفصل

المبحث الأول: تقديم عام لنفط

الطلب الأول : نشأة وتعريفة النفط

المطلب الثاني: أنواع النفط

المطلب الثالث :خصائص واهميه النفط

المطلب الرابع: مراحل نطور النفط في العالم

المبحث الثاني: اهم العوامل المؤثرة في سعر النفط

المطلب الأول: مفهوم سعر النفط وأنواعه

المطلب الثاني: محددات سعر النفط والعوامل المؤثرة فيه

المطلب الثالث: علاقة سعر النفط ببعض المتغيرات الاقتصادية

المبحث الثالث: لمحة تاريخية عن النفط في الجزائر

المطلب الأول: تاريخ النفط في الجزائر

المطلب الثاني: أهمية النفط في الجزائر

المطلب الثالث اهم مراحل تأميم المحروقات الجزائرية

المبحث الرابع : الأزمات النفطية وتأثيرها على الاقتصاد العالمي

المطلب الأول: ماهية الأزمات السعرية لنفط

المطلب الثاني :اهم الأزمات التي مر بها الاقتصاد العالمي

المطلب الثالث :تأثير ارتفاع وانخفاض النفط على الاقتصاد العالمي

خلاصة الفصل الأول.

## الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول التجارة الخارجية

تمهيد

المبحث الأول : مفهوم التجارة الخارجية

المطلب الأول :مفهوم واهميه التجارة الخارجية

المطلب الثاني: أدوات وعوامل قيام التجارة الخارجية

المطلب الثالث : سياسة التجارة الخارجية

المبحث الثاني: واقع تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

المطلب الأول: مكانة تحرير التجارة الخارجية

المطلب الثاني : أسباب وأهداف تحرير التجارة الخارجية

المطلب الثالث : أشكال تحرير التجارة الخارجية

المطلب الرابع: التحديات التي تواجه تحرير التجارة الخارجية الجزائرية والإصلاح التجاري

المبحث الثالث: مفاهيم عامة حول الميزان التجاري وميزان المدفوعات

المطلب الأول مفهوم الميزان التجاري

المطلب الثاني أهمية وخصائص الميزان التجاري

المطلب الثالث تعريف ميزان المدفوعات

المطلب الرابع أهمية ميزان المدفوعات ومكوناته

المبحث الرابع مفهوم اقتصاد السوق ومبادئه

المطلب الأول مفهوم اقتصاد السوق

المطلب الثاني مبادئ اقتصاد السوق

المطلب الثالث موقع التجارة الخارجية من اقتصاد السوق

الخاتمة العامة

قائمة المراجع

قائمة الملاحق

# مقدمة عامة

**مقدمة:**

يعد النفط سلعة استراتيجية ومادة حيوية أساسية لصناعة والتجارة على حد سواء فقد ارتبط التاريخ الاقتصادي الحديث بهذا المورد الذي يطلق عليه مصطلح الذهب الأسود نظرا لأهميته البالغة والذي كان له الأثر الأكبر في تشكيل معالم الاقتصاد العالمي فلم يعد النفط مجرد سلعة تجارية عابرة بل اصبح اهم سلعة في التجارة الدولية وذلك بسبب تعدد استخداماته ومرونة منتجاته تحول النفط الي سلعة استراتيجية تتحكم في مصير العالم فأصبح عصب الحضارة الإنسانية المعاصرة ويعتبر سعر النفط وعوائده من أهم مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النفطية فحصيلة الصادرات قد تتجاوز 80% من إجمالي حصيلة الصادرات والموازنات العامة في اغلب تلك الدول كما تعتبر العمود الفقري لناتج القومي الإجمالي ولنشاط الاقتصادي بصفة عامة وان إنتاجية النفط تتمركز في دول العالم الثالث التي تعتبر سوق أولية إلا ان سعره يتحدد في أسواق عالمية خاضعة لقوى العرض والطلب وبعملة موحدة في التعاملات الدولية وهي الدولار الأمريكي وهو ما جعل السوق النفطية سوق غير مستقرة وهذا راجع إلى تقلبات التي تحدث في الأسعار القادرة على شكل حركة اقتصاديات قائمة الأمر الذي ينعكس على الاقتصاد العالمي كما حدث للجزائر سنة 2014 حيث انهار سعر البترول ليصل إلى 50 دولار للبرميل الواحد ما شكل أزمة اقتصادية حيث انخفضت الإيرادات المالية والميزان التجاري الذي سجل عجزا أدى إلا عدم قدرة الدولة على تمويل المشاريع التنموية المسطرة لان الدولة الجزائرية تعتمد على قطاع المحروقات وتعتبر مصدر لجلب العملة الصعبة خاصة بعد تأميم المحروقات ذلك القرار التاريخي الذي اضفى على الموارد الطاقوية صفة الوطنية والزم بضرورة الاستفادة منها محليا وذلك بهدف النهوض بالاقتصاد الوطني

وبما أن النفط سلعة غير متجددة ومحدودة وتخضغ لتقلبات مستمرة سعت الجزائر إلى تنميط صادراتها خارج قطاع المحروقات حيث اهتمت بالقطاع التجاري ولهذا اتجهت الجزائر إلى إبرام اتفاقيات تجارية بين الشركاء التجاريين لتعزيز التبادل التجاري ويعرف بتجارة الخارجية وهي تعني تبادل السلع والخدمات عبر الحدود والمناطق المختلفة عبر العالم ولأن التجارة الخارجية و الجزائر وعلى غرار مختلف الدول النامية وعكفت منذ استقلالها على اتخاذ إجراءات وتدابير لتنظيم قطاعها تجارتها الخارجية لأنها تعتبر عصب كل اقتصاد

حيث عرفت الجزائر بداية 2015وضعية اقتصادية حرجة وذلك نتيجة الانخفاض الحاد الذي عرفته أسعار النفط الذي عرفته أسعار النفط افقدها 50 من إيراداتها مما دفع الحكومة إعادة النظر في البرنامج الاقتصادي الجديد للفترة من 2015 2021حيث وضعت ضمن أهدافها الرئيسية تنويع الاقتصاد وترقية الصادرات خارج المحروقات وذلك حتى تتمكن من تخطي اللازمة

ومن هنا تبرز معالم إشكالية هذه الدراسة والتي يمكن طرحها في السؤال التالي

**إشكالية البحث**

**كيف أثرت تقلبات أسعار النفط على التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة من 2015 2021؟**

هذا التساؤل الرئيسي يطرح العديد من الأسئلة الفرعية

- ماهي العلاقة بين أسعار النفط التجارة الخارجية؟
- ما هو اثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري؟
- ما هو اثر تقلبات أسعار النفط على الصادرات والواردات؟
- ما هو تأثير تقلب أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري وعلى التجارة الخارجية؟
- ماهي الإصلاحات الهيكلية التي قامت بها الدولة الجزائرية لمواجهة تقلبات أسعار النفط؟

**فرضيات البحث**

من اجل معالجة الإشكالية المطروحة نضع الفرضيات التالية:

- هناك علاقة طردية بين أسعار النفط والتجارة الخارجية بصفة عامة والصادرات بصفة خاصة حيث ترتفع الصادرات بارتفاع أسعار النفط وتنخفض بانخفاضه
- ان الاعتماد للاقتصاد الجزائري على الصادرات النفطية جعل الميزان التجاري يدخل مرحلة العجز نتيجة الأزمة النفطية 2015
- تأثر حجم الصادرات والواردات في الجزائر بالتقلبات التي تطرا على النفط

**هدف الدراسة**

استهدفت هذه الدراسة القاء الضوء على الوضع الراهن لتجارة الخارجية الجزائرية في ضل الأزمات التي يعاني منها سوق النفط العالمي وذلك من خلال تحليل هيكل الصادرات والواردات في

الجزائر وانعكاس تذبذب أسعار النفط على اهم مؤشرات التجارة الخارجية الجزائرية وفي الأخير نقدم بعض الحلول المقترحة للخروج من الاقتصاد الريعي

**أسباب اختيار الموضوع**

هناك العديد من الأسباب جعلتنا نختار هذا الموضوع الدوافع الشخصية والمتمثلة في رغبتا الذاتية في دراسة العلاقة بين النفط والتجارة الخارجية وفضولنا الزائد على دراسة النفط والتجارة الخارجية الجزائرية لمعرفة التغيرات التي طرأت عليها والدوافع الموضوعية لان الموضوع دائما يطرأ حوله النقاش نظرا لأهميته وخضوعه لتغيرات جديدة باستمرار

**أهمية الدراسة**

- تظهر أهمية الدراسة لعرض التطور التاريخي لنفط في العالم و الجزائر بصفة خاصة والدور الذي يلعبه
- إظهار مدى تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على الاقتصاد العالمي والوطني
- ما مدى تأثير تقلبات أسعار على التجارة الخارجية الجزائرية من خلال استعراض حزمة من العوامل والمحددات المسؤولة على هذا التغير.

**الحدود الزمنية**

لهذه الدراسة حدود واطار زماني ومكاني أما المكاني فهو الجزائر الذي كان اختيارها تابعا من القناعة الشخصية المتمثلة في ضرورة التعرف على الدور الذي يلعبه النفط في الاقتصاد الجزائري والأثر الذي يتركه على التجارة الخارجية في حالة حدوث خلل في أسعاره أما الإطار الزماني المختار فهو يمتد من 2015_2021 والذي اخترناه لان هذه الفترة حدثت فيها عدة أزمات في أسعار النفط وكان له اثر كبير على الاقتصاد الجزائري وعلى تجارتها الخارجية

**منهج البحث والأدوات المستخدمة في الدراسة**

من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة والمعالجة السليمة للإشكالية المطروحة اعتمدت الدراسة إلى مزيج بين المنهج الوصفي والتحليلي والتجريبي ووصفي من اجل التطرق لبعض المفاهيم التحليلي والتجريبي لتقديم بعض الإحصائيات

**أدوات المستعملة في الدراسة**

تقارير، إحصائيات، بعض الكتب مذكرات مجلات

**صعوبات البحث**

ضيق الوقت لان البحث متشعب وكبير لان النفط والتجارة الخارجية مهما نتوسع في الدراسة تبقى هناك جوانب لم نتطرق لها.

**الدراسات السابقة**

لقد قمنا برجوع لعدة دراسات لمعرفة الجهود السابقة التي تمس جانبا من دراستنا وهي كالتالي:

**دراسة بلال بوجمعة وملوك عثمان:**

بعنوان: تطور حجم التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2001-2014

مجلة الحوار الفكري العدد12المجلد سنة 2016 واهم ما توصلت اليه الدراسة عدم استقرار الميزان التجاري فقد حقق رصيدا موجبا من 2001 إلى 2014 في حين كان سالبا خلال سنتي 2015 و2016وكذلك سجلت فترة الدراسة عدم الاستقرار في تغطية الصادرات الجزائرية للواردات ويرجع كل ذلك إلى تدني أسعار البترول من جهة وارتفاع فاتورة الواردات من جهة أخرى

**دراسة دردبي سارة:**

بعنوان: التجارة الخارجية الجزائرية بين الواقع والتحديات مجلة دراسات اقتصادية العدد4 المجلد 2، سنة 2017 حيث توصلت من خلال تحليل التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2005الى2013 إلى وجود خلل في بنية التجارة الخارجية للجزائر خلال فترة الدراسة هيكل مشوه 97% من صادراتها محروقات وتبعية غذائية اكثر من 30% كما ان تحرير التجارة كان له اثر سلبي حيث انه ساعد في زيادة الواردات دون ان يرافقها زيادة الصادرات خارج المحروقات ويعتبر الاتحاد الأوربي الأول في قائمة الموردين والزبائن

**دراسة علالي:** مخاطر الصادرات النفطية ودورها في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية العدد 8 سنة 2017 وتوصلت هذه الدراسة إلى مدى أهمية

النفط في الاقتصاد الجزائري وان اللم تسلم من الأثار المباشرة والغير مباشرة للازمات النفطية العالمية واهم هذه الأثار%% انخفاض معدلات النمو

**هيكل البحث**

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا دراستنا إلى 3:فصول حيث تناولنا في الفصل الأول مفاهيم متعلقة بالنفط وأنواعه والعوامل المؤثرة فيه بالإضافة إلى تاريخ النفط في الجزائر أما الفصل الثاني تطرقنا إلى دراسة مفاهيم متعلقة للتجارة الخارجية وسياساتها بالإضافة إلى طرق تحرير التجارة

# الفصل الأول

## مفاهيم شاملة حول النفط

**تمهيد:**

يعتبر النفط من أهم الاكتشافات التي وجدها الإنسان عام 1859 فهو المصدر الأساسي والأول للطاقة، ومحور معظم الإنتاج الزراعي والصناعي في عالمنا المعاصر وقد اصبح عنصرا حيويا من عناصر الحياة اليومية، ولم يعد النفط اهم مصدر لطاقة فحسب بل أصبح أيضا مصدر استخراج مالا يقل عن احد عشر الف سلعة صناعية مختلفة في العالم، وتعتبر الثروة النفطية هي المحرك الرئيسي لتنمية الاقتصادية وبدونها ما كان لثروة الصناعية أن تقفز تلك القفزات النوعية وأصبحت الثروة النفطية موضع نقاش كل المنظمات الإقليمية والدولية نظرا لأهميتها البالغة.

**المبحث الأول: تقديم عام لنفط**

**المطلب الأول: نشأة النفط وتعريفه**

**1- نشأة النفط:**

**1-1- نظرية الأصل العضوي للنفط:**

تقول النظرية ان النفط تكون من تراكمات هائلة من الكائنات الدقيقة التي كانت تعيش في البحار الطافية وحبست هذه الكائنات الميتة في المواد الطينية والرملية في قيعان البحار الخالية من الأكسجين وفي وجود بكتريا لاهوائية عملت على سحب الأكسيجين من المواد العضوية، وتحولت المواد العضوية إلى مواد شمعية ودهنية في وجود الضغط والحرارة[1].

**1-2-نظرية الأصل غير عضوي للنفط:**

تقول النظرية أن النفط تكون في باطن الأرض نتيجة تفاعلات كيمائية، بين العناصر اللاعضوية كاتحاد عنصر الكربون مع الهيدروجين مثلا أو عنصر كبريت الحديد مع الماء وغيرها من العناصر الأخرى، وما يدعم صحة النظرية أنه يمكن تحضير بعض مشتقات النفط في المختبر مثل البنزين والميثان وغير[2].

**2-تعريف النفط:**

النفط هو مادة طبيعية تستخرج من التكوينات الجيولوجية في جوف الأرض ويطلق عليه الذهب الأسود، النفط عبارة عن سائل كثيف قابل للاشتعال اسود يميل إلى الاخضرار يوجد في الطبقة العليا من القشرة الأرضية، ويتكون النفط من خليط معقد من الهيدروكربونات ولاكن يختلف تركيبه ومظهره ونقاوته حسب مكان استخراجه، وهو مصدر من مصادر الطاقة الهامة تبعا لإحصائيات الطاقة في العالم وتسهلك بلدان العالم النفط بكميات كبيرة لتشغيل قطاعها الصناعي والتكنولوجي، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية من اكبر الدول المستهلكة لنفط.[3]

**المطلب الثاني: أنواع النفط**

---

[1]- أمينة مخلفي، محاضرات اقتصاد النفط، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014، ص9

[2]- سالم عبد المحسن، اقتصاديات النفط، الجامعة المفتوحة للنشر، ليبيا 1999ص43

[3]- محمد أحمد البدوي، محاضرات في الاقتصاد البترولية ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 195.

النفط مثل أي سلعة أخرى له أنواع كثيرة أو بالأحرى يأخذ شكل خامات عديدة ومتنوعة، كما أن لهذه السلعة الاستراتيجية معايير جودة تجعل خامات منها أعلى سعرا من غيرها، ويجري قياس جودة أي خام نفطي عبر معياريين رئيسيين هما: الكثافة ونسبة الكبريت في الخام.

**1- النفط الخفيف مقابل الثقيل:**

من أهم خصائص النفط الخفيف انه ينساب بسهولة وليس فيه مواد شمعية، بينما الثقيل لزج ولا ينساب بسهولة وفيه مواد شمعية فأما الثقيل جدا فأنه لا ينساب في درجات الحرارة العادية، ولزج جدا وكان من أهم إسهامات معهد النفط الأمريكي إنشاء معيار للكثافة يقاس بالدراجات.

**2- النفط الحلو مقابل الحامض:**

أما النفط الحلو فهو الذي تقل فيه نسبة الكبريت عن 1% والنفط الخام أعلى من 1% وينخفض سعر النفط مقارنة بخامات القياس، كلما زادت كثافة وحموضة النفط يرتفع سعره.[1]

**3- أنواع الاحتياطي النفطي:**

**3-1- الاحتياطي المؤكد أو الثابت:** هذا النوع من الاحتياطي يقصد به الكميات الكامنة في باطن الأرض والتي تم تقديرها علميا، وتم اكتشافها عن طريق حفر الآبار البترولية إذ بات من الممكن استخراجها بوسائل ومعدات الإنتاج المتبعة والمتوفرة في البلد

**3-2- احتياطي راجح الوجود:** هو عبارة عن الكميات البترولية المكتشفة ولآكنها غير مقدرة بصورة دقيقة ونهائية، ويكتشف هذا الاحتياطي في الحقل المعين عن طريق حفر بئر أو اثنين.

**3-3- احتياطي محتمل الوجود:** هذا النوع من الاحتياطي يقصد به الكميات البترولية غير المكتشفة وغير مقدرة بشكل دقيق، وتقدر كميتها بصورة أولية ومقاربة على ضوء الخصائص الجيولوجية لطبقات الأرض المجاورة للمنطقة التي اكتشف فيها. البترول[2].

**المطلب الثالث: خصائص وأهمية النفط.**

**1-خصائص النفط:**

---

[1]- أنس الحجي مفاهيم الطاقة wikrab.com ، 11جانفي 2021

[2]- محمد أحمد البدوي محاضرات في الاقتصاد البترولية ،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1983ص9

النفط الخام هو سائل كثيف القوام، ذو لون مائل للاخضرار مشكل من آلاف المركبات الهيدروكربونية والمتكونة من اتحاد الهيدروجين مع الكربون والمسمات بالمركبات البترولية بعضها بسيط وبعضها معقد ولكل مركب درجة غليان خاصة بيه، والنفط له عدة خصائص أهمها:[1]

**1-1-الكثافة:** تتراوح كثافة النفط الخام عند درجة الحرارة الطبيعية من 0,7 إلى 0,99غرام لكل سنتيمتر مكعب ،بالمقارنة فإن كثافة المياه العذبة عند نفس الظروف تصل إلى 100غرام لكل سنتيمتر مكعب وبناء على المقارنة سنجد أن النفط وغيره من الزيوت ستطفو على سطح المياه لكن ما يزيد من كثافة النفط أنه عند عملية تبخيره فإن العناصر الخفيفة التي تتبخر في البداية تساهم في رفع كثافة النفط نسبيا.

**1-2- درجة الالتصاق:** درجة الالتصاق تختلف في بعض أنواع النفط منها درجة التصاقه عالية إلى حد أنه يصعب إزالته وتنظيفه لو لامس سطحا أرضيا.

**1-3- درجة الوميض:** تعرف درجة الوميض لنفط بأنها درجة الحرارة التي يبدأ عندها النفط بإنتاج الأبخرة بشكل كاف، ليسمح له بالاشتعال عند وجود لهب.

**1-4- درجة اللزوجة:** يمكن القول أن درجة اللزوجة، هي مقدار عدم جريان السائل بسهولة فكلما كان جريان السائل أسهل كانت لزوجته أقل وبالنسبة لنفط تعتمد درجة اللزوجة على مقدار مادتي الأسفلت و المواد الصمغية.

ومن الصفات الأخرى التي يتميز بيها النفط الخام عن الماء ان النفط معظم مركباته من الهيدروجين والكاربون لكل مركب درجة غليان خاصة، يتم الفصل بينهما عن طريق التسخين ويتم ذلك بعملية التقطير وتسمى درجة الحرارة التي يتم فيها تجميع فيها عدد من المركبات الهيدروكربونية إلى مجموعات تعرف بالقطفات، وتمثل القطفة (fraction) جميع المركبات التي تخلى في درجيتين معينتين من الحرارة، تسمى بنقطتي القطع (points, cut) ويمكن تحديد أهم قطفات:

[1]- منى علي دعيج، صناعة تصفية النفط في العراق الفترة ما بين 1968-1998 (دراسة في جغرافية الصناعة)، ص2

| درجة الحرارة | القطة |
|---|---|
| أقل من 32م | بيوتان والمركبات الخفيفة |
| 32م_105م | البنزين. |
| 105 _ 150 | لنافثا |
| 150_235 | النفط الأبيض |
| 335م _425م | زيت الغاز |
| 425 واعلى | مخلفات التقطير |

**2- أهمية النفط:**

اعتمد الإنسان على النفط ومشتقاته منذ اكتشافه ويظهر ذلك من خلال الكميات المستهلكة، التي تدل على استخدامه بشكل لافت ويلعب دورا مهما في الوضع الاقتصادي العالمي نظرا لأهميته البالغة

**2-1- أهمية النفط على الصعيد الاقتصادي:**

- دور النفط في تنشيط الأسواق المالية نوجد بورصات نفطية كبيرة تتم التداول بالعقود النفطية؛
- يعد النفط المصدر الأول والأساسي في الاقتصاد العالمي؛
- الطاقة النفطية هي من أوفر الطاقات التقليدية التي تستعمل في مختلف القطاعات الاقتصادية
- النفط مصدر للإيرادات المالية تظهر هذه الميزة بصورة اكبر في اقتصاديات الدول المصدرة والمنتجة له ويعتمد عليها الاقتصاد بصفة رئيسية على النفط في الدخل الوطني[1].

**2-2- أهمية النفط على الصعيد السياسي:**

- أن مسألة الفصل بين السياسة والنفط أمرا ليمكن تصوره على الإطلاق فالنفط اصبح مادة استراتيجية وسياسية، يقدر ماهوا مادة اقتصادية وتجارية بحيث يؤثر كثيرا على القرارات السياسية لبعض الدول ويعمل على توسيع نفوذها وامتدادها من يسيطر على النفط يستطيع ان يسيطر على قرارات الدول الأخرى والتحكم فيها؛

[1] وحيد خير الدين أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي ،دراسة حالة الجزائر مذكرة ماجيستير غير منشورة تخصص اقتصاد دولي ،جامعة بسكرة 2012_2013. ص74

• سلاح رئيسي وعالمي ساهمت في اندلاع العديد من الحروب والصراعات[1].

**2-3- دور النفط على الصعيد الاجتماعي:**

• دور النفط في قطاع المواصلات: يعتبر النفط المحرك الأساسي لنقل الحديث، حيث يستحوذ هذا الأخير على الحصة الأكبر من الاستهلاك العالمي لنفط على غرار تشغيل (السيارات الطائرات البواخر وغيرها من وسائل النقل).

• دور النفط في تشغيل اليد العاملة: تساهم الشركات النفطية ا في توظيف عدد كبير من العمال من مختلف المستويات والاختصاصات.[2]

**المطلب الرابع: مراحل تطور النفط في العالم.**

مر قطاع النفط في العالم بمراحل عديدة نوجها فيما يلي:

**1- مرحلة هيمنة الشركات العملاقة (الشقيقات السبع):**

بعد الحرب العالمية الأولى سيطرت هذه الشركات على السوق العالمية البترول سيطرة مطلقة وبالرغم من أن فترة العشرينات كانت تحت سيطرة الشركات السبع لسوق النفطية العالمية، إلا أن هذه الفترة في مرحلة أول صراع عنيف بين هذه الشركات لتحكم على مكامن البترول وعلى اقتسام سوقه

أدى انخفاض كميات البترول المتداولة في السوق الحرة وهي السوق التي تشبه البورصة المالية الحقيقية، حيث تتحدد أسعار الصفات عند التقاء السعر الأدنى الذي يكون فيه البائع مستعد لبيع شحنة النفط مع السعر الأعلى الذي يكون فيه المشتري مستعد لدفعه مع بقاء دور السوق هامشيا على إحداث التوازن في فترة الاختلالات عجز أو فائض وقد فسحت هذه الشروط لشركات النفطية العملاقة، للانفراد بالقرارات الخاصة بالأسعار بحرية تامة دون اعتبار مصالح الدول المنتجة ، والاستثمار يجل العوائد المالية.

**2- مرحلة ظهور دور الدول المنتجة وصعود الأوبك:**

[1] المرجع نفسه، ص 75.

[2] حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة الشلف، 2008، ص 09.

استمر السعر العالمي لنفط للانخفاض في الفترة. الممتدة من 1945 إلى 1960 فلقد أدى تناقص النفقات ،إضافة إلى دخول شركات جديدة في السوق البترولية إلى تزايد مصلحة الشركات الكبرى في زيادة مبيعاتها في السوق وعلى رغم من انخفاض السعر العالمي لنفط فلقد عمدت الشركات على تخفيض الأسعار بنسبة 18% عام 1959 وبالرغم من احتجاج الدول المنتجة على هذا التخفيض إلا أن الشركات النفطية قامت بتخفيض جديد بنسبة 18%عام 1960 وكان هذا السبب وراء أنشاء منظمة الأوبك ، لكي تحمي الدول المصدرة نفسها ضد إجراءات الشركات تجاه الأسعار المعلنة وبتالي حماية إيراداتها من البترول وفي سبتمبر 1960 دعت الدول المنتجة لنفط على ضرورة أنشاء منظمة الدول المصدرة لنفط (الأوبك) .

**3- مرحلة السوق الحرة:**

السوق الحرة جاءت بعد سيطرت منظمة الأوبك على السوق البترولية العالمية وفي هذه. الفترة المبادرات التي مهدت لضهور السوق الحرة في الثمانينات وهي مبادرات صدرت من جهتين من جهة الشركات النفطية الكبيرة ،التي لاحظت أنه ما لم تبادر بالاستكشاف في مناطق أخرى غير المناطق التقليدية حتى وإن كان هذا الاستكشاف مكلفا ، فإن دورها سيبدأ في الانحصار وستجد نفسها لامحالة منكفئ على المصب البترولي وتفقد سيطرتها على قطاع الاستكشاف والإنتاج ومن جهة أخرى تحركت الدول المستهلكة التي تحركت من أجل تخفيف ضغوط السوق، حيث بدأت تخشى انقطاع التموين النفطي، وبدأت تحس بثقل الفاتورة البترولية أدى تفاعل كل هذه العوامل إلى توفير الشروط المناسبة لظهور السوق الحرة للبترول الخام. تتحدد فيها الأسعار وفق قوى العرض والطلب، خاصة أنه لأول مرة يقع فرز واضح لسوق في السوق بين منتجين ومستهلكين وذلك بعد انكسار سلسلة الاندماج التقليدية في القطاع من البئر إلى المضخة.

1 حاج قويدر عبد الهادي الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري مكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير في الاقتصاد تخصص اقتصاد التنمية جامعة وهران 2011 2012

**المبحث الثاني: أهم العوامل المؤثرة في سعر النفط.**

**2 حسين عبد الله مستقبل النفط العربي مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة 2 فيفري 2006ص50**

**1-مفهوم السعر النفطي:**

يشير السعر النفطي إلى القيمة النقدية للبرميل حسب المقياس الأمريكي والمكون من 42 غالون معبرا عنه بالدولار الأمريكي.[1]

**2- أنواع أسعار النفط:**

لأسعار النفط أنواع كثيرة نذكر من بينها ما يلي:

2-1- السعر الرسمي: ظهر هذا النوع من الأسعار عام 1880 في الولايات المتحدة الأمريكيـــة بعد الاحتكار المطلق لسوق النفطية من اجل قبل وكفيل حيث كانت هذه الشركة الوحيدة التي تحدد سعر النفط.[2]

2-2 السعر المتحقق: هو عبارة عن تخفيض نسبة معينة من السعر المعلن للبرميل ،لوجود بعض المشاكل الناجمة عن نوعية النفط وهي :

- حتميات الموقع الجغرافي
- حتميات المحتوى الكبريتي
- حتميات درجة الكثافة

2-3- سعر التكلفة الضريبية: تتمثل في كلفة الإنتاج مضاف إليها عوائد الحكومة المتمثلة، فـــي الضريبية والريع في هذه الحالة يمثل الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات نظير حصـــولها علـــى النفط الخام.

2-4- السعر الفوري: هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة فوريا في السوق البترولية الحرة

2-5- الأسعار الآجلة: تتمثل في الأسعار النفطية التي يتم بموجبها التعاقد الآني على ان يســـلم النفط الخام في فترة مستقبلية محددة. وهذا السعر مجسد لقيمة السلعة البترولية نقديا ، في السوق الحرة لتبادل البترول بين الأطراف العارضة والمشترية بصفة آنية

---

[1]- عبد الرزاق حمد حسين، تحليل أثر تقلبات أسعار النفط الخام على التجارة الخارجية لبلدان منظمة الأبك للمدة (2000-20016) العراق أنموذجا، مجلة تكريت العلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد 2، العدد42، جامعة تكريت، 2018، ص 283.

[2] سالم عبد الحسن رسن، اقتصاديات النفط، دار الكتب الوطنية، طرابلس، ليبيا، 1999، ص 190-191.

2-6- سعر الإشارة : ان سعر الإشارة عبارة عن سعر النفط الخام ، والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق وطبقته العديد من الدول البترولية من مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا عام 1965 .

**المطلب الثاني: محددات سعر النفط والعوامل المؤثرة فيه**

**1- محددات سعر النفط:**

مع اعتبار النفط سلعة عالية الطلب عالميا ،تأتي احتمالية تقلب الأسعار بصورة كبيرة مما سيكون له تأثير كبير في الجانب الاقتصادي وهناك عاملين رئيسيين يؤثران على أسعار النفط هما

1-1-الطلب والعرض: حيث يرتفع السعر عند ما يزداد الطلب او ينخفض العرض بينما ينخفض السعر عندما ينخفض الطلب أو يرتفع العرض.

1-2- الطلب النفطي: الطلب على النفط هو الحاجة إلى سد الاحتياجات من المنتوجات النفطية عند سعر معين وفي فترة زمنية معينة، وتكون هذه الاحتياجات إما استهلاكية كوقود السيارات أو إنتاجية كاستخدامه في الصناعات البتروكيماوية، كما ان الطلب على النفط ينطوي على فرعين من الطلب، الطلب على النفط الخام والطلب على مشتقات النفط وبينهما علاقة مفادها ان الطلب الأول دلالة تابعة لطلب الثاني.

1-3- العرض النفطي: يقصد بعرض النفط الكميات المتاحة من السلعة البترولية في السوق الدولية بسعر معين وخلال فترة زمنية محدودة، والعرض النفطي فرديا لبائع أو طرف عارض أو يكون عرضا كليا لمجموعة بائعين أو أطراف عارضين لتلك السلعة، سعرا او أسعار مختلفة في زمن محدد ويتسم العرض بالمرونة القليلة على المدى القصير إلا أنه يكون اصبح مرونة في المدى البعيد.

1-4- ثقة الأسواق: عادة ما يتم تحديد سعر النفط في سوق العقود الآجلة لنفط، ويعني عقد النفط الآجل اتفاق ملزم يعطي الحق لأحد الأطراف بشراء برميل النفط عند سعر محدد مسبقا عند وقت محدد مسبقا في المستقبل ، وتحت هذا العقد كل من المشتري و[1] البائع ملزم بالوفاء بلزماته في التاريخ المحدد.

[1] ضياء مجيد الموسوي ، ثورة أسعار النفط، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، الجزائر 2004 ص29.

الشكل: 4 محددات أسعار النفط

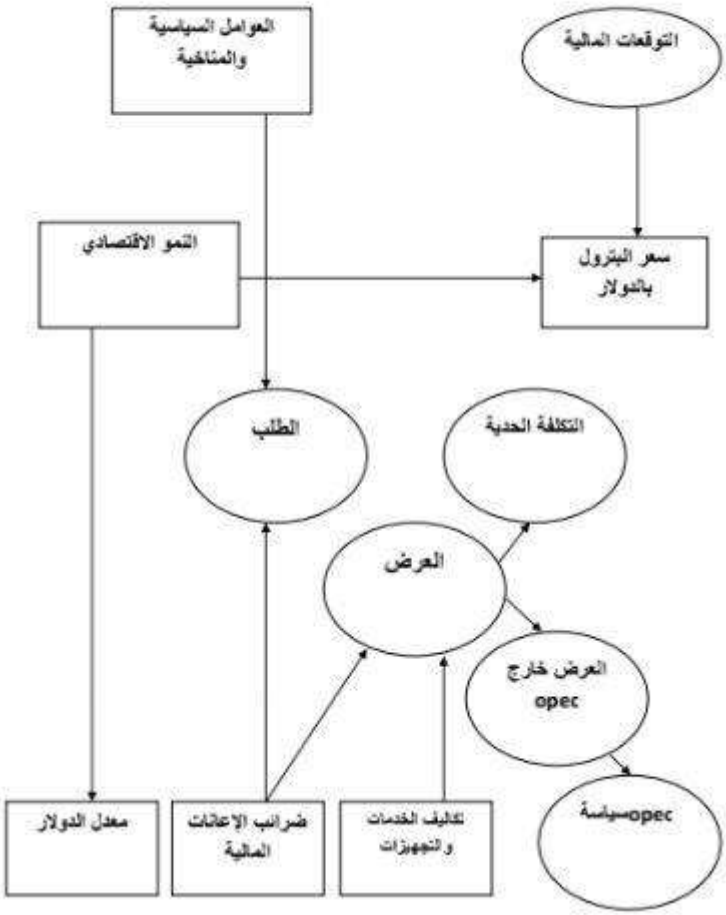


**2-العوامل المؤثرة في سعر النفط**

تتأثر أسعار النفط بحزمة من العوامل نذكر منها[1]:

سعر النفط الخام ومنتجاته المكررة: حيث ان انخفاض السعر يؤدي إلى زيادة الطلب والعكس في حالة ارتفاعه، وينطبق ذلك سواء على النفط الخام أو منتجاته المكررة.

2-1- السعر النسبي لطاقات المنافسة: تؤثر الأسعار النسبية لطاقات البديلة في أسعار النفط، فعندما ينخفض السعر النسبي لوقود معين تحيل حصته النسبية إلى الارتفاع، ولقد حفز ارتفاع أسعار النفط الدول الصناعية والمستهلكة لنفط على البحث عن بديل مناسب له أو يشاركه في الأهمية النسبية ضمن مصادر الطاقة.

---

مجلة النفط والتعاون العربي المجلد 33 العدد120 2007 ص 153

ضياء مجيد الموساوي مرجع سابق ص31

2-2- معدل النمو الاقتصادي: ان زيادة النمو الاقتصادي تطلبت زيادة استهلاك النفط، خاصة في ضل التطور التكنولوجي الكبير وانخفاض النمو الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض الطلب على النفط.

2-3- الطلب النفطي : يقصد به مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة النفطية كخام او منتجات نفطية، عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة

2-4- الاحتياطات النفطية : هي كمية النفط التي يمكن استخراجها تقنيا بتكلفة مجدية من الناحية المالية بناء على سعر النفط الحالي

2-4- منظمة الدول المصدرة لنفط OPIC أنشئت منظمة الأوبك في مؤتمر بغداد عام 1960وذلك بناء على دعوة العراق لتأسيسها، وهي منظمة عالمية تضم 11 دولة تعتمد على صادراتها النفطية اعتماداً كبيرا لتحقيق مدخولها.

2-5- الوكالة الوطنية لطاقة (OpEc ) هي هيئة مستقلة تأسست عام 1974ضمن اطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لهدف تنفيذ برنامج الطاقة الدولي، أنشأت هذه المنظمة كرد فعل على أزمة السويس عام 1956 وعلى ارتفاع أسعار النفط عام 1973.

2-6- المناخ :المناخ يلعب دورا مهما في تحديد الطلب النفطي فبرد الشتاء الشديد يؤدي إلى استهلاك متزايد من الطاقة لتدفئة البيوت و المصانع وغيرها، وفي العادة يزداد الطلب على النفط في فصل الشتاء بمقدار25 مليون برميل في اليوم .

2-7- الاستثمار السياسي في العالم: يلعب العامل السياسي دورا مهما في التأثير على حجم الطلب النفطي، والذي تكون آثاره واضحة أحيانا في تقلص الإمدادات النفطية مما يدفع بالدول المستهلكة لنفط لتسارع الحصول على كميات معينة بأي سعر.

**المطلب الثالث: علاقة سعر النفط ببعض المتغيرات الاقتصادية**

1-علاقة سعر النفط بتضخم:

تقلبات أسعار النفط تعمل على تعقيد مهام واضعي السياسات الاقتصادية في كل دول العالم، ارتفاع التضخم خلال السنوات السبعينات يرجع في جانب منه إلى الارتفاع السريع في

أسعار النفط والانخفاض الطويل في معدلات التضخم، يؤدي بدوره إلى انخفاض أسعار النفط ومنه يتضح لنا مدى الارتباط بين متغيرات أسعار النفط. والتضخم [1].

2-علاقة سعر النفط بالدولار:

ان العلاقة بين أسعار النفط والدولار معقدة ولا تخدم مصالح أطراف السوق ،في معظم الأحيان حيث في الوقت الذي يؤدي فيه انخفاض الدولار إلى رفع أسعار الذهب

3-علاقة سعر النفط بالذهب:

تتأثر أسعار الذهب بأسعار النفط وتؤثر فيها بالرغم من الفارق الكبير بينهما من جميع النواحي، فالذهب كان العملة السائدة حتى تم استخدام العملات الورقية في نهاية القرن 18ميلادي إلا أنه اصبح يحتفظ به كاستثمار وتعتبر العلاقة بين النفط و الذهب علاقة طردية بمعنى أن انخفاض أسعار النفط يعني بالضرورة نراجع أسعار الذهب،،وفي الوقت التي تصعد فيه أسعار النفط كانت أسعار الذهب تتجه بنفس الاتجاه .

4-علاقة سعر النفط بالتنمية الاقتصادية:

من الناحية النظرية كلما زادت الثروة النفطية لبلد ما زادت ثروة المجتمع وقدرته الإنتاجية ونصيب الفرد من الدخل الوطني.[2]

**المبحث الثالث: لمحة تاريخية عن النفط في الجزائر.**

**المطلب الأول: تاريخ النفط في الجزائر**

يرجع تاريخ اكتشاف النفط في الجزائر إلى بداية القرن 20 وأول محاولة للبحث والتنقيب على النفط كانت عام 1913 حيث كان أول إقليم اجري فيه البحث هو إقليم العربي من منطقة غليزان وفي عام 1946اكتشفت شركة الصور الفرنسية أول حقل نفطي في واد قطرين، أما تاريخ الإنتاج الفعلي لنفط في الجزائر كان عام 1956 تم اكتشاف أول حقل نفطي في الصحراء

---

[1] احسان بوبريمة تقلبات الدولار ومستقبل أسعار النفط المستقبل العربي العدد 40 مركز الدراسات العربية لبنان 2017
ص12
مومني لمياء مرجع سابق ص44

[2] داود سعدالله ،الأزمات النفطية والسياسية في الجزائر دار هومة لطباعة والنشر والتوزيع ،الجزائر2016ص65

الجزائرية، هو حقل حاسي مسعود وذلك في جوان1956 وكان الاكتشاف عن طريق راعي غنم من منطقة حاسي مسعود[1].

**المطلب الثاني: أهمية النفط في الجزائر:**

تكمن أهمية النفط الاقتصادية في أنه يتمتع بمزايا هامة وعديدة أهمها:

• كونه مصدر لطاقة ويحظى بمكانة متميزة بين مجموع هذه المصادر الناجمة عن أسباب عدة

•النفط مادة خام أساسية في العديد من فروع الصناعات الكيماوية والبتروكماوية ،وتتمثل هذه الصناعات القائمة أساس على النفط صناعات زيوت التشحيم ،الورق ،المطاط إلى جانب بعض الصناعات الغذائية .

• ان الاقتصاد الجزائري له اعتماد مطلق على المحروقات والغاز الطبيعي .[2]

• من اهم مصادر الإيرادات المالية للموازنة العامة

• مصدرا هاما لتكوين الاحتياطات الرسمية من العملات الأجنبية 3

• المساهمة الكبيرة لعوائد النفط في تكوين الناتج الداخلي الخام .

**المطلب الثالث: تأميم المحروقات وأسباب قيامها**

**1- تأميم المحروقات :**

هو نقل ملكية المؤسسات الاقتصادية المملوكة للخواص إلى ملكية الدولة وتكون إما ملكية تامة أو بأغلبية أسهمها ، أو احتكار الدولة لبعض أنشطتها دون السماح لأطراف أخرى بالعمل فيها سواء كانت محلية أو دولية ، ان استعادة السيطرة على الثروات الوطنية كانت مسألة اكثر من ضرورية لهذا أعطت الدولة الجزائرية أهمية بالغة لهذه العملية، فقامت بإقرار مبدأ مبدأ السيادة الكاملة على الثروات الوطنية في كل دساتيرها.

**2- أسباب تأميم المحروقات**

هناك عدة أسباب دفعت الدولة الجزائرية لتأميم محروقاتها وضمها إلى القطاع العام نذكر أهمها:

---

[1] يسري محمد أبو العلا نظرية البترول دار الفكر الجامعية ص 435

[2] عبد العزيز وطيان ، الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830_1985

المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية المجلد 32العدد2 _2008 ص434

• الصفة المميزة البترول الذي اصبح محرك النشاط الصناعي الدولي

• المدى الواسع الذي بلغته سيطرة الشركات العالمية من الاحتكار لجميع مراحل صناعة النفط

• الرغبة في زيادة الادخار ومن ثم الاستثمار ،على اعتبار أنه كلما تسمع القطاع العام سهل ذلك على الحكومة لزيادة مواردها المالية ورفع معدلات الادخار عن طريق التدخل في التوجيه ورفع الأسعار

• توجيه الاستثمار، لان تحكم الدولة في قطاع البترول سهل لها التوسع في الاستثمارات وتوجيهها نحو القطاعات التي تخدم الاقتصاد الوطني.[1]

**المبحث الرابع: الأزمات النفطية وتأثيرها على الاقتصاد العالمي.**

**المطلب الأول: مفهوم الأزمات السعرية**

تعرف الأزمات السعرية بأنها اختلال مفاجئ في توازن السوق، الذي يؤدي إلى ارتفاع او انخفاض حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية معينة ،قد تطول حيث تقع هذه الزامات نتيجة تأثر محددات العرض أو الطلب أو كلاهما [2].

**المطلب الثاني: اهم الأزمات السعرية**

لقد شهد سوق النفط عدة أزمات مرتبطة بتقلبات أسعار النفط منذ بداية السبعينات إلى يومنا هذا نذكرها فيما يلي:[3]

1- الأزمة النفطية عام 1973

اطلق على هذه الأزمة اسم ازمه تصحيح الأسعار البترولية ووضع قيمة البترول مرتفعة نسبيا حيث كانت متدنية إلى مستويات قياسية وعام 1973 قررت المنظمة زيادة الأسعار من جانب واحد لتقفز من 3 دولار للبرميل إلى 12 دولار.

2- الأزمة النفطية عام 1979

---

[1] 1بن رمضان أنيسة ، دراسة إشكالية استغلال الموارد الناضجة واثرها على النمو الاقتصادي ، هومة لطباعة والنشر، الجزائر،2014، ص232،

[2] – داود 2سعد الله ،اثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر ،مذكرة ماجيستير كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر، الجزائر 2011_2012 ص38

[3] – طروبيا نذير ،دراسة تأثير أسعار النفط على النمو الاقتصادي الجزائري، مذكرة ماجيستر كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية جامعة وهران الجزائر 2008_2010 ص34

شهد العالم أزمة نفطية ثانية عام 1979 لا تختلف كثيرا عن سابقاها أين حـــدثت قفـــزة نوعية في أسعار النفط وهذا رغم الاحتياطات المتخذة من طرف الوكالة الدولية بطاقة الرامية إلى الحد من ارتفاع الأسعار .

3- الأزمة النفطية عام 1986

سميت هذه الأزمة بالعكسية لان نتائجها كانت عكسية بالنسبة لكل من الدول المســـتهلكة والمنتجة رغم ان السبب الجوهري لا يختلف كثيرا على أسباب الأزمتين السابقتين ســـبب هـــذه الأزمة يكمن في الاختلال الحاصل بين الكميات المطلوبة والكميات المعروضة

4- الأزمة النفطية عام 1998

في هذا العام تعرضت سوق النفط العالمية إلى هزة سعرية أدت إلى اختلال كبير فـــي العـــرض والطلب فتدهورت أسعار النفط إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة.

**المطلب الثالث: اثر تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي**

**1-اثر ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاد العالمي**

1-1- الفوائض المالية: مع ظهور الفوائض المالية لدول المصدرة لنفط شهد العالم تحولا جذريا ،في نمط المدفوعات الدولية هذا ما جعل من الدول الصناعية الكبرى مركزا اساسيا للعجز مقابل هذه الفوائض المالية ،حيث بلغ مقدار العجز حوالي 35 مليار دولار عام 1974 اي هذه الفتـــرة تعد فترة الصدمة الأولى لارتفاع أسعار النفط بنسبة 400 بالمئة خلال عام 1974 كمـــا عرفـــت الدول النامية غير مصدرة لنفط عجز قدره 20 مليار دولار في الفترة نفسها، ومقابل ذلك عرفت الدول المنتجة والمصدرة لنفط فائض صافي قدره 65مليار دولار.

1-2- التضخم العالمي وظاهرة الركود الاقتصادي

ان ظاهرة الركود التضخمي هي الحالة التي يكون فيها معدل التضخم مرتفـــع ومعـــدل البطالـــة مرتفع ،حيث هذا سيؤدي إلى انتقال نسبة من السلع و الخدمات من للمنتجين الى المستهلكين مـــن خلال الإنفاق الحكومي المباشر

1-3- العجز في ميزان المدفوعات:

ترتب على ارتفاع أسعار النفط العجز في موازين المدفوعات كل من الـــدول المتقدمـــة والـــدول النامية أي الدول الغير منتجة لنفط ،بحيث يترتب عليه أثر حقيقي والأخر مالي الأثر الحقيقي هو الكمية الحقيقية من السلع والخدمات التي تتلقاها الدول المنتجة لنفط بسبب ارتفاع أسعاره والأثر المالي هو المدفوعات النقدية التي تعيدها الدول النفطية إلى الدول الرأسمالية وذلك مـــن خـــلال الاستثمار[1]ر المباشر والباقي يتم الاحتفاظ به في بنوك دول أخرى

نتيجة عجز ميزان مدفوعات لدول غير منتجة لنفط ،لجأت إلـــى الاقتـــراض الخـــارجي لتغطية هذا العجز حيث كانت الظروف تسمح بتلبية حاجة هذه الدول من خلال الأرصـــدة التـــي تستحوذ عليها البنوك و المؤسسات المالية والنقدية في الدول الرأسمالية.

**2- أثر انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العالمي**

قد يستفيد مستهلكو النفط في جميع أنحاء العالم لفترة قصيرة من انخفاض أســـعار الـــنفط الخام، إلا ان الاستهلاك العالمي سيفوق في نهاية مطاف الإنتاج العالمي، وهذا من شـــأنه رفـــع أسعار النفط بصورة حادة سبق وأدى هبوط حاد في سوق النفط الخام، إلى طفرة كبيرة في طلب الولايات المتحدة الأمريكية على النفط، وقد يزرع الانخفاض الحالي في أسعار النفط بذور أزمـــة نفطية مستقبلية مدمرة خلال السنوات التي تلي انخفاض الحاد في أسعار النفط، ومع ذلك فـــإن الاقتصاد العالمي ،ل لا يمكنه تكييف نفسه مع أسعار نفط منخفضة لفترة طويلة[2].

وينعكس انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العالمي على النحو التالي[3]:

- أثر انخفاض أسعار النفط على الدول الصناعية
- انخفاض قيمة الواردات من النفط وتحسن موازين مدفوعاتها بالإضافة إلى انخفـــاض تكـــاليف انتاج السلع الصناعية .
- تقلص دور البنوك والأسواق من ممارسة أنشطتها حيث ان تراجع عوائد النفط يؤدي إلى قيام الدول الصناعية بتخفيض حجم القروض والتسهيلات التي تقدمها إلى السوق الشمالي..

**اثر انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة لنفط**

---

[1] محمد أحمد الدوري محاضرات في الاقتصاد البترولي جامعة عنابة ديوان المطبوعات الجامعية 1983

[2] – تداعيات هبوط أسعار النفط على بلدان الدول المصدرة، الدوحة 7نوفمبر 2015

[3] – التعايش مع انخفاض أسعار النفط في سياق تراجع الطلب، مجلة مستجدات أفاق الاقتصاد الإقليمي ،صندوق النقد الدولي فيفري 2016

• انخفاض أسعار النفط شجع الدول المصدرة لنفط على ترشيد إنفاقها العام وتنويع صـــادراتها ، وتنويع قاعدتها الإنتاجية بدلا من اعتمادها السبع مطلق على انتاج مادة أولية واحدة

• انخفاض الصادرات النفطية لدول المصدرة لنفط. بساهم في الحفاظ على ثرواتها النفطية وإطالة عمرها.

• ضعف الأوضاع المالية والحسابات الجارية نتيجة انخفاض أسعار النفط.

• اثر انخفاض أسعار النفط على الدول المستوردة

• انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى انخفاض قيمة الواردات وبتالي تحسن موازين مدفوعاتها

•انخفاض بدأت حركة التأميم بشبكة البيع التابعة لشركة ب التي تقدمها الدول المتقدمة لدول النامية أي المستوردة لنفط

• التأثير السلبي على برامج الطاقة لهذه الدول وتراجع عمليات البحث على طاقات بديلة

**خلاصة الفصل الأول**

خلال دراستنا لهذا الفصل تبينا لنا الأهمية الكبرى التي يحظى بها النفط دوليا وقد تأكــدت هــذه الأهمية من خلال التطور التاريخي لصناعته وتجارته ففي البداية لم يكن النفط سوى مادة حيوية مستغلة كليا من طرف كارتل الشركات الكبرى المهيمنة على جميع مراحله من الاستكشاف إلـــى التسويق وهي الفترة التي كان يحدد فيها سعر النفط من نقطة واحدة متموقعة في خليج المكســيك ودام هذا إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية وبضغط الدول الأوروبية التي وجدت نفسها تدفع ثمنا باهضا لاقتناء النفط كان بالإمكان ان تحصل عليه باقل من ذلك بكثير أضيفت نقطة أخـــرى لتحديد السعر في الخليج العربي إلى جانب النقطة السالفة

والجدير بالذكر ان سعر النفط يتأثر بعوامل أخرى كالنمو الاقتصادي العـــالمي قـــدرات الإنتـــاج والمشاكل الجيوسياسية .فما ارتفاع أسعار النفط في الآونة الأخيرة سوى وليد نزاعـــات سياســـية واندلاع الحروب في العالم

وخلاصة القول ان النفط مادة ناضجة طال الوقت أو قصر وما على الدول التي تســـترزق منـــه خاصة العربية إلا ان تستنهض القوى الأخرى الاقتصادية الذاتية بخلاف النفط حتى تقي نفسها من الزوال حال انقراض النفط الخام

# الفصل الثاني:

## التنويع الاقتصادي كبديل لقطاع المحروقات في الجزائر

## المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية

### المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها.

**1-تعريف التجارة الخارجية:**

تكمن ماهية التجارة الخارجية في تبادل المنتجات والسلع و الخدمات بين مختلف الـــدول في جميع أنحاء العالم ويتم الأمر بين الدول التي تتوفر فيها المنتجات والدول التي تفتقـــر اليهـــا، وتعتبر التجارة الخارجية الطريقة المثلى لاستغلال موارد العالم ولا تقتصر التجارة الخارجية على تبادل السلع والمنتجات ،فقط بل تمتد إلى تبادل رؤوس الأموال ،وهناك بعـــض الـــدول يعتمـــد اقتصادها كليا على التجارة الخارجية[1].

**2- أهمية التجارة الخارجية:**

تكتسي التجارة الخارجية أهمية كبيرة لمختلف الدول، يمكن إيجازها فيما يلي:

• تعتبر التجارة الخارجية من أهم عوامل النجاح والازدهار في أي دولة حيث تســـتطيع الدولـــة تصدير منتجاتها المتميزة لدول أخرى التي هيا بحاجة لهذه السلع ،وتصبح مصدر دخل قوي لدولة المنتجة، كما أنها تستخدم العديد من الطرق لتنفيذ عملها بشكل دقيق .

• تمثل التجارة الخارجية اهم المشاريع الاقتصادية في العالم لأنها وسيلة شرعية للعيش والـــربح بحيث تقوم على البيع و الشراء.

• تساعد على تحسين مستوى الرفاهية الاجتماعية من خلال توفير العديد من المنتجات التي تؤدي إلى تنويع الخيارات الشخصية سواء كان استهلاك أو استثمارا .

• تساعد على ربط مختلف الدول ببعضها البعض مما يؤدي إلى توثيق العلاقات بين مختلف بلدان العالم.

• تعمل عل نقل التطور التكنولوجي الحاصل في دولة إلى دولة أخرى مقابل أجور معينـــة فـــي بعض الأحيان.[2]

---

[1]– زير مي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، رسالة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات ، تخصص المالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، مخبر البحث إدارة المؤسسات وتسيير رأس المال الاجتماعي MECAS،جامعة الجزائر، د ت، ص 63.

[2]–حضري عبد العظيم ،اقتصاديات التجارة الدولية مكتبة زهراء الشرق مصر 1996: ص12

**المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية**

هناك عدة عوامل تؤثر على التجارة الخارجية يمكن إيجازها في الآتي[1]:

**1- انتقال الأيدي العاملة:**

- تفاوت الأجور من دولة إلى أخرى والذي يرجع إلى تفاوت المستوى الاقتصادي بين الدول
- الندرة النسبية والمطلقة للعمالة
- اختلاف درجة المهارة على المستوى العالمي بالنسبة للأيدي العاملة
- تفاوت مستوى المعيشة والحضارة مثلا هجرة الفلاحين من أجل تحقيق أموال
- *.عوامل سياسية الحروب لها تأثير على العمالة مما يجر تحويلات النقود وتأثر القدرة الشرائية بشكل كبير*

**2- رأس المال:**

- سعر الفائدة الحقيقي حيث انتقال الأموال يكون تبعا المعدل الفائدة المرتفع
- سعر الخصم. اذا كانت نسبة الخصم منخفضة فإنها تكون مشجعة لانتقال رؤوس الأموال
- سعر الصرف رأس المال الذي ترتفع قيمة عملته يكثر عليه الطلب من الدول الأخرى ويزيد حجم التبادل ويحفز الاستثمار في هذه البلدان

**3- التكنولوجيات:**

ان اختراع الآت جديدة تساهم في الإنتاج والتغلب على مشاكل نقص الأيدي العاملة ويوفر الجهد والتكاليف والوقت مما يؤثر على التبادل التجاري .

إضافة إلى هذه العوامل نجد ان ظهور الدوا الحديثة والمنضمات الدولية والانفتاح الاقتصادي كلها عوامل أثرت على التجارة الخارجية.

**المطلب الثالث: عوامل قيام التجارة الخارجية.**

تقوم التجارة بين الدول لنفس أسباب قيامها داخل الدولة الواحدة، وفي كلتا الحالتين تتخصص الأقاليم بسبب وجود موارد معينة لدى بعضها غير موجودة لدى البعض الأخر، يتم التبادل بنسبة كبيرة من التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة وتحدث هذه التجارة لأن

[1] حسين أحمد توفيق ،مرجع سابق، ص

دخل معظم الناس في تلك الدول، مما يسمح لهم بشراء كميات كبيرة من السلع، وكذلك لأنها تمتلك معظم الصناعات المتخصصة، ومنه يمكن إجمال أسباب قيام التجارة الخارجية في العوامل التالية:

**1-عدم إمكانية تحقق الاكتفاء الذاتي:** تعاني العديد من الدول في عدم قدرتها على توفير الاكتفاء الذاتي لسكانها وهذا راجع لسبب عدد سكانها الكبير أو عدم قدرتها على الإنتاج بصورة كبيرة تقوم الدولة بالاستيراد لتحقيق الاكتفاء لسكانها.

**2- وجود فائض في الإنتاج:** هناك العديد من الدول خاصة المتقدمة تحقق الاكتفاء الذاتي لساكنها مع وجود فائض في الإنتاج فتقوم الدولة وشركاتها المنتجة بتصدير الفائض من منتوجاتها.

**3- التخصص الدولي:** أن الدول سابقا لا تستطيع ان تعتمد على نفسها كليا في إشباع حاجات أفرادها وذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية بين دول العالم[1].

4- اختلاف المستوى التكنولوجي من دولة إلى أخرى: يتباين الأسلوب الإنتاجي المعرفة الفنية بين الدول تباينا كبيرا بحيث يؤثر بشكل كبير على طبيعة السلع المنتجة في كل بلد، فنجد أن الدولة المتقدمة تحتكر إنتاج السلع التي تشكل التقنية عنصرا أساسيا في إنتاجها، أما الدول النامية فهي في الغالب تتخصص في تلك التي يغلب عليها طابع المواد الخام مثل النفط والمعادن والقطن.

5- اختلاف ظروف الإنتاج: فبعض المناطق تصلح لزراعة البن والشاي مثلا فيجب أن تتخصص في هذا النوع من المنتجات الزراعية، وتستورد المنتجات الأخرى التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط الذي يتوفر في الدول ذات المناخ الصحراوي مثل دول الخليج العربي.

6- اختلاف الميول والأذواق: فالمواطن المحلي يفضل المنتجات الأجنبية حتى ولم لم توفر البديل المحلي منها وتزداد أهمية هذا العامل مع زيادة الدخل الفردي في الدولة[2].

**المطلب الرابع: سياسة التجارة الخارجية**

يقصد بسياسة التجارة الخارجية هي موقف الدول إزاء العلاقات الاقتصادية التي يؤسسها المقيمون على إقليمها مع الأشخاص المقيمين بالخارج، ومن الناحية النظرية البحتة هناك صورتان

[1]- حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1996، ص 28.

[2]- زير مي نعيمة، المرجع السابق، ص 28.

لسياسة التجارة الخارجية وهما سياسة. حرية التجارة وسياسة الحماية، غير ان واقع الأمر السائد في السياسة التجارية هو موقف وسط بين الصورتين السابقتين.

ويعتقد أصحاب سياسة حرية التجارة ان هذه السياسة تؤدي إلى زيادة الدخل القومي ،ذلك أنه في ضل هذه السياسة سوف تتجه كل بلد إلى التخصص في انتاج السلع التي يتمتع إنتاجها بميزة نسبية، على البلاد الأخرى ومن ناحية أخرى فإن سياسة التجارة الحرة تمنع قيام الاحتكارات، أو على الأقل تجعل قيامها صعبا، ذلك أنه في ضل سياسة الحماية سوف ينتج عنها شبه احتكار للمنتجات الوطنية داخل السوق الوطنية ، كما ان عدم وجود المنافسة لن يدفع المنتجين الوطنيين إلى تحسين إنتاجهم مما يؤدي إلى تحمل المستهلك كل أخطاء الصناعة الوطنية .

أما أصحاب سياسة الحماية فيؤسسون وجهة نظرهم على أساسين هما حماية الصناعة الناشئة حتى تقف على قدميها، ومحاربة البطالة ذلك ان قيام الصناعة في بلد ما يتوقف على ظروف تاريخية خاصة بالبلد واذا كانت الصناعة لم تقم في البلاد النامية فليس لأن البلاد الأخرى مهيأة اكثر منها لقيام الصناعة بها، وبالتالي فإن من حق الدول التي لم تقم بها الصناعة إنشاء صناعة بها ولاكن سبق الدول الصناعية لها في هذا المجال. سوف يعطي هذه الدول فرصة اكبر في منافسة انتاج الدول حديثة العهد بالصناعة بسبب ما اكتسبته الدول الصناعية الدول الصناعية من خبرات وكفاية إنتاجية وبتالي لن تتمكن الدول الصناعية حديثة العهد الصمود أما الدول الصناعية القديمة وبالإضافة إلى كل ما تقدم فقد ترى الدول اتباع سياسة الحماية بهدف حماية من البطالة داخل إقليمها، حيث يعتبر زيادة الجزء من الدخل القومي المنفق على الاستيراد تسربا للإنفاق مما يؤدي إلى نقص الطلب الفعال الداخلي، كما تعتبر زيادة الصادرات خفضا لتيار الإنفاق مما يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال الداخلي

ومن الناحية العلمية يوجد عدد من الأنظمة التي تتبعها الدول في تشكيل سياستها التجارية، فلا هي سياسة الحماية المطلقة ولا سياسة الحرية المطلقة ويمكن تقسيم الأنظمة إلى ما يلي[1]:

**أ-أنظمة تمويل إلى سياسة الحماية:**

1- سياسة الاكتفاء الذاتي

[11] 1 حسين أحمد توفيق، التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988، ص 19-20

2- سياسة التعريفة الجمركية

3- نضام الرقابة الكمية

4- تخفيض قيمة العملة الوطنية

5- سياسة الإغراق

6- القيود الإدارية

7- قيام الدولة بالاستيراد

**ب- أنظمة تميل إلى سياسة الحرية:**

1- الاتحادات الجمركية

2- نص الدولة اكثر رعاية في الاتفاقيات التجارية.

**المبحث الثاني: واقع تحرير التجارة الخارجية في الجزائر وتأثيرها على الاقتصاد.**

**المطلب الأول: مكانة تحرير التجارة الخارجية في الجزائر**

ظهر مع بداية الألفية الجديدة سعي الدولة الجزائرية في تحرير تجارتها الخارجية وتوقيعها لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي وقامت على أساس ذلك بعد إصلاحات عدة على مستوى التجارة الخارجية وخوصة المؤسسات العمومية، كما تما تدعيم هذه الإصلاحات وأجراء مجموعة من القوانين قصد تشجيع الاستثمار خارج المحروقات[1].

**المطلب الثاني: أسباب وأهداف تحرير التجارة الخارجية.**

**أولا: أسباب تحرير التجارة الخارجية:**

ان قيام الجزائر بإصلاحات في تجارتها الخارجية من خلال تحريرها لم تكن امرأ اختياريا بمحضي أرادتها بل فرضتها عليها التطورات الدولية الحاصلة من جهة والتطورات الداخلية من جهة ونذكر اهم الأسباب[2]:

**1-الاسباب الخارجية لتحرير التجارة الخارجية في الجزائر**

---

[1] صحراوي منيرة،يوسفي رشيد واقع تحرير التجارة الخارجية وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري ، مجلة دفاتر بوداكس ، العدد7 مارس 2017 ص 138

[2] زايد مراد دور الجمارك في ضل اقتصاد السوق أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة يوسف بن خدة الجزائر 20052006 ص 63

• التحولات الاقتصادية العالمية :ان النمو الهائل للاقتصاديات الغربية منذ الحرب العالمية الثانية كانت ناجمة عن حتميات إعادة البناء و الإمكانيات الهامة لتطوير الاستهلاك الداخلي ووجود أسواق خارجية معتبرة، ناتجة عن هيمنة ذات طابع استعماري بشكله القديم والجديد وعن سوء تقييم أسعار المواد الأولية ،وتنظيم التحويل الواسع لموارد دول العالم الثالث عن طريق الشركات متعددة الجنسيات .

• انهيار الاتحاد السوفياتي : وذلك سنة 1989 وبعد توحيد الألمانيتين عام 1990. فقد احدث ذلك صدمة على العالم عامة وعلى الجزائر خاصة إذا فرض عليها إعادة النظر في سياستها الاقتصادية بعد خروج العالم من القطبية الثنائية إلى القطبية الأحادية، التي تزعمها المعسكر الليبرالي والذي فرض سياسته الاقتصادية على العالم

• اللازمة البترولية 1986 :ان اعتماد الجزائر على موارد المحروقات بنسبة تفوق 95% من إيرادات الصادرات و60% من إيرادات الميزانية احدث ازمه حقيقية عندما انخفضت أسعار المحروقات في سنة 1986،إضافة إلى انخفاض سعر ضرف الدولار وهذا الانخفاض الرهيب ادخل الدولة الجزائرية في ازمه كبيرة وخاصة اقتصادها .

**2- الأسباب الداخلية:**

ان التغير الذي حدث على مستوى العالم، لم ترافقه إجراءات تصحيحية من طرف السلطات الجزائرية وهذا ناتج عن عدم وجود استراتيجيات لتكيف مع المحيط الدولي ،الأمر الذي اثر سلبا على الأوضاع الداخلية للبلاد وزاد من حدة المشاكل .

**ثانيا: أهداف تحرير التجارة الخارجية**

تسعى الجزائر من خلال تحرير تجارتها الخارجية إلى تجاوز الأزمة الخانقة، التي بات الاقتصاد الوطني يعاني منها وما يجب الإشارة إليه هو أن الاقتصاد الوطني عامة وقطاع التجارة الخارجية على وجه الخصوص، وشهد ظرفا استثنائيا تميز بانحصار بإح[1] منقطع النظير للقيد الخارجي فتدهور ميزان المدفوعات، فأصبح من الضروري الإعداد لمرحلة ما بعد البترول من جهة والتحكم في التضخم والتحسين من نوعية المنتجات من جهة أخرى.

**1- الإعداد لمرحلة ما بعد البترول:**

[1] مذكرة ماجيستير منشورة جامعة الجزائر سنة 2007_ 2008 ص 60

يلعب قطاع المحروقات دورا هاما في الاقتصاد الوطني حيث يمثل نسبة98% من مجموع الصادرات وبالتالي فهو يحتل مركزا هاما في تمويل ميزانية الدولة و التجارة الخارجية، فيعد فرع حيوي في المبادلات التجارية الخارجية ولاكن كون المحروقات ثروة زائلة جعل الاقتصاد. الوطني مرهون بتغيرات أسعاره، اصبح من. الضروري البحث عن سبل أخرى غير قطاع المحروقات في السياسات الاقتصادية للبلاد، وعلى اثره رسمت الدولة عدة بدائل مثلا العمل على تنويع الصادرات لتحظير لمرحلة ما بعد البترول.

**2- التحكم في التضخم:**

وذلك عن طريق امتصاص فائض المعروض النقدي عبر السياسة النقدية والائتمانية بالقدر الذي يضبط معدل التغيير في نصيب الوحدة من كمية النقود سعيا وراء المحافظة على استقرار مستويات الأسعار ويكون امتصاص فائض العرض بتوجيه وسائل السياسة المالية نحو تخفيض. الإنفاق العام وترشيده ،وزيادة حصيلة الدولة من الضرائب وتعبئة اكبر قدر ممكن من المدخرات ،بغية القضاء التدريجي على عجز الموازنة العامة كما يتكامل مع وسائل السياسة النقدية والمالية لهدف امتصاص الفائض النقدي وبالتالي يكون على الجزائر توسيع طاقاتها الإنتاجية وتنويعها لتصحيح الاختلالات والعقبات السابقة وتجاوزها باستخدام كل الطاقات المتاحة في هياكلها الإنتاجية .

***3- تحسين الجودة :***

في الفترة السابقة كانت نهتم المؤسسات الوطنية بالإنتاج الكمي بغض النظر عن الإنتاج النوعي، ولابد عند انتاج سلعة ما ان تكون مقبولة في السوق وقابلة للبيع بالسعر الأمثل الذي يرضي المنتج والمستهلك ،ومن هذه القاعدة ننتج رقم أعمال إنتاجي إجابي كفيل بتحسين الحالة المالية للمؤسسة ،ولهذا فإن هدف تحقيق الجودة في المنتج يقابله هدف آخر هو الإنتاج بأقل التكاليف وهذا الهدف له أهمية في جانب تحديد السعر[1].

كما ان لتحرير التجارة الخارجية دوافع تتمثل :

- دافع اقتصادي يرتبط أساسا بمحاولة دفع الكفاءة الاقتصادية للجهاز الإنتاجي.

[1] زايد مراد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق، أطروحة دكتوراه في التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع التسيير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2005-2006/، ص 63.

•دافع مالي يرتبط أساسا في محاولة تخفيف العجز المالي التي تسببه المؤسسات.

دافع اجتماعي يهدف إلى تحقيق المبادرة والحرية الشخصية للعنصر البشري.

**المطلب الثالث: أدوات وأشكال تحرير التجارة الخارجية.**

**أولا: أدوات التجارة الخارجية**

**1- الوسائل السعرية** :هي التي تؤثر في تيارات التبادل الدولي عن طريق التأثير في أسعار الواردات أو الصادرات وذلك عن طريق:

• **الرسوم الجمركية:** يطلق على مجموعة النصوص المتضمنة لكافة الرسوم الجمركية السائدة لدولة في وقت معين اسم التعريفة الجمركية وهناك نوعين من التعريفات الجمركية.

• رسوم القيمة تفرض كالنسبة مئوية مع قيمة المنتج

•رسوم النوعية تفرض كمبلغ محدد من النقود على كل وحدة إنتاجية

**2- الإعانات** : العرض منها تدعيم القدرة التنافسية للإنتاج الوطني في الأسواق الدولية عن طريق منح إعانات للمنتجين الوطنيين

**3- الإغراق** : هو احد الوسائل التي نتبعها الدولة لتمييز بين الأثمان السائدة في الداخل و الخارج حيث تكون هذه الأخيرة منخفضة على الثمن الداخلي لسلعة، وهناك عدة أنواع للإغراق هي:

-الإغراق العارض: الذي يفسر بظروف استثنائية طارئة.

-الإغراق الدائم: مرتبط بسياسة دائمة تستند إلى وجود احتكار في السوق الوطنية.

- الإغراق قصير الأجل والمؤقت: هو الذي ينتهي بتحقيق الغرض المنشأ من أجله.

**3- سعر الصرف:** ويقصد كل انخفاض تقوم به الدولة عمدا لقيمة العملة الوطنية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية سواء اتخذ ذلك مظهرا قانونيا في الوحدة إلى الذهب أو لم تتخذ ومن ابرز الآثار الاقتصادية لتخفيض سعر الصرف ما تتعلق بقيمة الصادرات والواردات بما يترتب عليه من انخفاض ثمن الصادرات المحلية وارتفاع قيمة الواردات الأجنبية.

**ثانيا: أشكال تحرير التجارة الخارجية**

**1- التحرير من جانب واحد:** وهنا تقوم الدولة بمفردها بإزالة الحواجز الجمركية حيث ترى الدول أنها تصبح اكثر استفادة من التجارة الخارجية من خلال خفض القيود أمام باقي الدول ونأخذ على سبيل المثال دولة الإمارات العربية المتحدة .

**2- التحرير الثنائي:** حيث تتفاوض دولتين على تخفيض الحماية بالنسبة لتبادل التجاري فيما بينهما ونأخذ على سبيل المثال اتفاقية الجزائر والأردن على التبادل الحر التي وقعت سنة 1997

**3- التحرير الإقليمي:** وتقوم فيه مجموعة من الدول على الاتفاق على جملة من الالتزامات التي من شأنها ان تخفض من العراقيل الجمركية فيما بينهم وبتالي تنشيط التبادل التجاري، وغالب ما تكون هذه الاتفاقيات تشمل إقامة منطقة تبادل حر فيما بينهم ونذكر على سبيل المثال دول الاتحاد الأوروبي.

**4- التحرر متعدد الأطراف** : ويتم فيه التحرير على مستوى العالم من خلال اتفاقيات مفتوحة للانضمام الدول إليها.

**المطلب الرابع: تحديات التي تواجه تسهيل التجارة الخارجية والإصلاح التجاري.**

كانت النتائج الأولية المحصل عليها كما يلي:

- الإجراءات الجمركية هي اهم الحواجز والمشاكل المرتبطة بالتجارة الخارجية التي تواجه المستوردين أو المصدرين .
- تحديات تتعلق بتكاليف المرتفعة وغير متكيفة مع الخدمات المقدمة
- الأفراد في عدد الوثائق والمستندات المطلوبة
- إجراءات ثقيلة لمصالح الموانئ والجمارك
- عدم فعالية نشاط النقل البحري والبري والجوي
- تكاليف عالية لعمليات التأمين وعمليات التمويل تطرح العديد من المشاكل( المدة ،الضمانات ، عدم المرونة وبطئ الإجراءات، تحديات تتعلق بتحويلات النقدية...الخ)
- فرض العديد من الرسوم لا جدوى لها
- نوعية الخدمات في مجال التجارة الخارجية. كالرتم الذي تتم بيه عمليات الشحن والتفريغ والتخزين ضعف الفعالية في توزيع السلع والبضائع من المنام إلى الخارج، وعدم استعمال التقنيات الحديثة لتنظيم وتسيير هذه الإجراءات( كالإعلام الآلي ) نقص المخازن وجود عدد قليل جدا من مكاتب الخدمات والاستشارة في مجال الإمدادات.

• غياب كفاءة المؤسسات في مجال الإمدادات وتسيير سلسلة التموين على مستوى التنفيذ والاستراتيجية[1].

**المبحث الثالث: مفاهيم عامة حول الميزان التجاري وميزان المدفوعات.**

**المطلب الأول: ماهية الميزان التجاري**

الميزان التجاري هو حساب من حسابات ميزان المدفوعات ويقصد به رصيد العمليات التجارية، أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات ويعتبر من أهم المعايير التي تقاس بها العديد من المؤشرات الاقتصادية .

هو البيان الذي يشتمل على كافة البنود الدائنة والمدينة لكل الصادرات والواردات من السلع والخدمات وتسجل فيه كل المعاملات الملموسة في شكل سلع عينية ،خلال مدة معينة عادة ما تكون سنة كما انه يمثل الفرق بين قيمة واردات بلد ما خلال فترة ما وبين قيمة صادراته، حيث ان الصادرات تعرف بأنها سلع وخدمات وأصول رأسمالية تباع إلى دول خارجية متحركة من الدول المنتجة لها ، ويمكن ان تكون تدفقات سلعية وخدمية وقد تكون تدفقات لأصول رأسمالية

أما الواردات فيمكن تعريفها على إنها الجزء من الناتج الوطني لدول الأخرى والذي يتم استعماله في حدود هذه الدول ،عن طريق تدفق استيراد السلع والخدمات من خارج حدود الدول ،حيث يتم بيع هذه السلع اللي المواطنين داخل الدولة[2]

**المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في الميزان التجاري**

تتمثل العوامل المؤثرة في الميزان التجاري فيما يلي[3]:

**1 العوامل الاقتصادية:**

---

د زايري بلقاسم ،د دربال عبد القادر. تسهيل التجارة وتحديات الإصلاح التجاري في الجزائر ،مجلة الاقتصاد والمجتمع الغدد5 ص 63 2008

[2] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي مجموعة النيل العربي القاهرة (مصر) الطبعة الأولى ص 156

[3] إيهاب مخيش ،اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر 1990 _ 2014 مذكرة لنيل شهادة الماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر 2018 2019 ص 34

**1_1 التضخم**

يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح أعلى نسبيا من الأسعار العالمية، فتخفض الصادرات وترتفع الواردات، نظرا لكون ان الأسعار الأجنبية تصبح اكثر جاذبية بالنسبة للمقلمين بالمقارنة مع الأسعار المنتجة محليا، وبتالي زيادة الصادرات على الواردات ،الأجنبية وانخفاض الطلب على الصادرات المحلية

**1_2 تغير أسعار القائدة**

ان التغير في أسعار القائدة له اثر كبير على حركة رؤوس الأموال، حيث ان ارتفاع أسعار الفائدة في الداخل تؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى البلد بهدف استثمارها وبتالي زيادة الإنتاج المحلي ما يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الصادرات، وعلى عكس عند انخفاض أسعار الفائدة وبالتالي التأثير على الميزان التجاري لدولة ،ويعود السبب في ذلك المراكز العالمية الأخرى التي تصبح اكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين ،حيث ينتقل رأس المال الى المراكز المالية الذي يرتفع فيها سعر الفائدة عن المستوى المطلوب للاستفادة من الفرق بين السعريين .

**1_3 تغير سعر الصرف**

ان صادرات الدولة واستيراداتها من السلع والخدمات تتأثر بتغيرات التي تحصل في أسعار الصرف، والتغيرات في أسعار الصرف تغير بشكل نسبي أسعار الصادرات والواردات، والتغير في الأسعار يؤدي إلى التغير في الكميات المطلوبة من خلال مرونة السعر لطلب

**2 العوامل غير اقتصادية**

**2_1 عوامل طبيعية:**

الاختلالات الجوية وما قد ينجر عنها من كوارث طبيعية كالفيضانات والتصحر او نفاذ الثروات الطبيعية، مما قد يؤدي إلى انخفاضات مفاجئة في تصدير بعض السلع الزراعية ،وزيادة وارداتها من السلع الضرورية

**2_2 التقدم التكنولوجي:**

التقدم التكنولوجي وما يرافقه من اختراعات عالمية ، حيث ان الاختراعات متمركزة في الدول المتقدمة ما يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج وبتالي انخفاض الأسعار مع بقاء أسعار منتجات الدول النامية مرتفعة، كما ان التقدم التكنولوجي يغني عن استعمال بعض المواد الأولية

التي كانت تستوردها الدول المتقدمة من الدول النامية وبتالي انخفاض صادرات هذه الأخيرة ،التي تمثل المصدر الأساسي في تجارتها الخارجية مما يؤدي في عجز ميزانها التجاري ، وبتالي التقدم التكنولوجي يؤدي إلى إضعاف القدرة التنافسية لدول النامية.

**المطلب الثالث: مفهوم وأهمية ميزان المدفوعات**

يعتبر ميزان المدفوعات المرآة العاكسة للاقتصاد ،حيث يستعمله الاقتصاديون للحكم على الوضعية المالية ليلد ما ومعرفة اتجاهاته المختلفة في الإجابة القريبة .

**أولا: مفهوم ميزان المدفوعات**

يعرف أنه سجل محاسبي منظم وشامل لجميع المبادلات والمعاملات الاقتصادية التي تتم بين مقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة

**ثانيا: أهمية ميزان المدفوعات**

- يعطي ميزان المدفوعات شرحا وافيا وهاما حول العلاقة بين الاقتصاد القومي واقتصاديات العالم الخارجي ومدى الارتباط بينهما
- تسهيل سبل اتخاذ القرارات الاقتصادية أمام صانعي السياسات الاقتصادية
- يتيح الفرصة للحكومات بالتنبؤ بأسعار صرف العملات في السوق المالي
- تعد وسيلة لتقييم والتفسير العلمي المرتبط بكثير من الظواهر الاقتصادية ذات العلاقة بالاقتصاد العالمي
- يؤدي دورا هاما في رصد التغيرات التي قد تطرا على التجارة العالمية [1]

**المطلب الرابع: مكونات ميزان المدفوعات**

**أولا الحساب الجاري**

**1- تجارة السلع:**

يشتمل هذا البند على الصادرات والواردات السلعية أي على عمليات التجارة الخارجية بمعناها الدقيق ولذلك تسمى هذه التجارة بالتجارة المنظورة التي ترى وتوزن وتعد عند مرورها بالحدود الجمركية تقيد في جانب المدفوعات ويطلق على الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات اسم

[1] موسى شقيري نوري، تمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية الطبعة الأولى دار المسيرة لنشر والتوزيع ،عملن 2012 ص 187

الميزان التجاري أو ميزان التجارة المنظورة ويسجل الميزان التجاري فائض اذا كانت قيمة الصادرات تزيد عن قيمة الواردات بينما يسجل عجز اذا كانت قيمة الصادرات تقل عن قيمة الواردات

**2- تجارة الخدمات:** يشمل هذا البند على الخدمات التي تقدمها الدولة للخارج أو الخدمات التي تحصل عليها من الخارج فالنوع الأول يقيد في الإيرادات والنوع الثاني يقيد في المدفوعات

**المداخيل:**

يشتمل على الفوائد والأرباح تدرها رؤوس الأموال الوطنية المستثمرة في الخارج ورؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في الداخل فالأولى تقيد في المتحصلات والثانية في المدفوعات يلحق بالفوائد والأرباح أقساط القروض [1]

**ثانيا: حساب راس المال:** ويشمل

**1-المعاملات الرأسمالية:** وهي تلك المعاملات التي تتم في حالة تحويل الأصول المالية واقتناء وبيع الأصول غير المنتجة وقد تم إدخال هذا الحساب كأحد المكونات المنفصلة والمستقلة في ميزان المدفوعات لصندوق النقد الدولي في الوقت الحاضر

**2- الاستثمار المباشر:** مقياس الاستثمار هذا يمثل صافي راس المال في خارج الدولة وفي داخلها لتولي وممارسة السيطرة والرقابة على الأصول

**3- القروض الخارجية:** يتضمن هذا البند مجموع القروض الخارجية التي يتم التعاقد بشأنها المقيمين في دولة معينة وغير المقيمين وتستهدف القروض الخارجية سواء تمت تعيينها من قبل المتعاملين الخواص[2]

**ثالثا: حساب الذهب والاحتياطات النقدية**

ويشمل ما يلي: [3]

[1] محمود يونس اقتصاديات دولية دار الجامعة لنشر الإسكندرية 2000ص 176

[2] الطاهر لطرش الاقتصاد النقدي والبنكي الطبعة 2 ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر2015ص 274

[3] رضا عبدالسلام العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق الطبعة 2المكتبة العصرية لنشر والتوزيع مصر 2010ص161

**1-الاحتياطات النقدية** أي ما يتوفر لدى الدولة في الاحتياطي من العملات الدولية الكبرى وحقوق السحب الخاصة التي يصدرها صندوق النقد الدولي فدخول تلك العملات غالبا ما يكون بمقابل أي مقابل تصدير السلع للخارج

**2-تصدير واستيراد الذهب** يقصد بالاحتياطات النقدية احتياطات الدولة من العملات الصعبة أي العملات المقبولة دوليا حيث ان الذهب الخارج من الدولة أو المصدر في الجانب الدائن شانه شان السلع العادية التي تصدر حيث يتم تحصيل الأصول في مقابله على مقابل نقدي وبتالي نكون دائنين للعالم الخارجي بقيمة هذا الذهب حيث تلجأ الدولة إلى تصدير واو استيراد الذهب وفقا لأوضاعها الاقتصادية

**المبحث الرابع: التجارة الخارجية في ضل اقتصاد السوق**

**المطلب الأول: تعريف اقتصاد السوق**

هي عملية بيع السبع وشرائها وتحديد أسعارها دون الاهتمام بأية تغطية جغرافية معينة فقد ينطبق على جزء من الاقتصاد ،أو على الدولة كلها أو حتى على الاقتصاد العالمي، واقتصاد السوق لا يعني ترك إدارة النشاط الاقتصادي أو غالبيته القطاع الخاص وإنما هو نضام متكامل بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويفترض توفر المعلومات وسرعة وحرية تداولها كما يفترض ان تكون الأسواق حرة والوصول إليها متاح لجميع المتعاملين، ان عملية التحول نحو اقتصاد السوق يصاحبها ضهور فئة اجتماعية متميزة تتمثل في أرباب العمل وبزيادة نفوذها الاقتصادي والمالي ستبدأ في المطالبة بالانفتاح السياسي بغية المشتركة في اتخاذ القرارات والوصول إلى السلطة ,بهدف حماية مصالحها الاقتصادية وبذألك نجد ان عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق تعني

1 تحرير الأنشطة الاقتصادية والأسعار وعمليات السوق وإعادة تخصيص الموارد الأكثر استخداما .

2 تحقيق إدارة فعالة للمشروعات وكفاءة اقتصادية ويكون ذلك من خلال الخوصصة[1]

**المطلب الثاني: مبادئ اقتصاد السوق**

تتمثل اهم مبادئ اقتصاد السوق فيما بلي

[1] لمياء زكري وفضيلة عكاش ، أثار الانفتاح الاقتصادي على مسار الإصلاحات السياسية في الجزائر الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، كلية العلوم القانونية والإدارية جامعة حسين بن بوعلي ،الشلف

**1- المصلحة الذاتية** : وهي اهم مبدأ ترتكز عليه الرأسمالية ،وهي حق الملكية الفردية لوسائل الإنتاج وتقدير الدوافع الذاتية الفرد.

**2- الحرية الاقتصادية** : ويقصد بها ان يتعامل الفرد مع من يشاء وفي أي وقت

**3- الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج:** يقصد بها في الفكر الرأسمالي حق الفرد في امتلاك وسائل انتاج واستخدامها بالشكل الذي يتحقق مع مصلحته الشخصية ، وعلى هذا الأساس يقوم اقتصاد السوق بتنظيم الملكية الخاصة وحمايتها

**4- المنافسة والمبادرة الحرة** : حيث ان المنافسة تسمح بالديناميكية ،وتمارس على المستويين الوطني والدولي أما المبادرة الحرة تسمح بالتفتح والارتقاء وتنمي قدرات الإبداع .

**المطلب الثالث: موقع التجارة الخارجية من اقتصاد السوق**

تحتل التجارة الخارجية مكانة هامة في اقتصاد السوق وذلك من خلال الدور المزدوج الذي تقوم به، حيث تعمل على عرض الفائض من الإنتاج الوطني فتحصل الدولة على موارد من الصرف الأجنبي بالطلب على هذا الفائض من الأسواق الأجنبية من جهة ،ومن ثم تستطيع تمويل حاجات الاستهلاك النهائي للأفراد، والاستهلاك الإنتاجي الضروري للمؤسسات التي نحصل عليها من الأسواق الأجنبية من جهة أخرى

ان قطاع التجارة الخارجية شأنه شأن قطاع الإنتاج يعتمد على الملكية الخاصة لعوامل الإنتاج، التي تقتضي حرية الأفراد في ملكيتهم لكل أنواع الثروة المادية ، التي يقرها القانون ويحميها ويترتب عن هذه الملكية حق المالك في البيع و الشراء والاستغلال في اطار قانوني.

ان الملكية الخاصة تقتضي سيادة المستهلك، حيث تكون رغبات المستهلكين في طلبهم على السلع المتنوعة ،هي التي تحدد ربحية النشاطات الاقتصادية المختلفة وتكون الأسعار خاضعة لعاملي الطلب والعرض في السوق وبتالي أي تغيير في رغبات أو حاجات المستهلكين يؤدي إلى تغيير الأثمان النسبية لسلع المختلفة ومنه نستنتج ان الأسعار هي حلقة وصل بين المنتجين والمستهلكين[1] .

[1] زريمي نعيمة ، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق مذكرة ماجيستير تخصص مالية دولية ،

# الخاتمة

**الخاتمة العامة:**

يعتبر النفط سلعة استراتيجية تقوم عليها التجارة الدولية ومادة أولية أساسية يعتمد عيها في معظم الصناعات لذلك كان الاهتمام متزايد بهذا المورد وبكافة العوامل المحددة للأسعار حيث درسنا اثر تغيرات أسعار النفط على التجارة الخارجية في الفترة الممتدة من 2015 إلى 2021 لان هذه الفترة شهدت تقلبات عديدة على مستوى الأسعار العالمية لنفط وبمان الجزائر من بين الدول النفطية التي إيراداتها مرتبطة بشكل شبه كلي على الصادرات في قطاع المحروقات تزيد عن 90% في المتوسط ما يجعل الميزان التجاري الجزائري شديد الحساسية لتغيرات أسعار النفط حيث شهد تراجع كبيرا منذ 2014 إلى غاية 2020 حيث عرفت نتائج سالبة طوال هذه الفترة ورغم محاولات الجزائر النهوض بقطاع التجارة الخارجية إلا ان اقتصاد الجزائر كان ولا يزال يصنف ضمن الاقتصاديات الريعية.

ولقد توصلنا في هذه الدراسة الى النتائج التالية

- توجد علاقة طردية بين مؤشرات التجارة الخارجية واسعار النفط فهي ترتفع بارتفاعها وتنخفض بانخفاضها
- يتأثر رصيد الميزان التجاري بشكل واضح بتقلب أسعار النفط لان انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى انخفاض قيمة الصادرات وبتالي حدوث عجز فيه ولان الاقتصاد الجزائري يعتبر اقتصاد ريعيا بحت فذلك يؤثر سلبا على الميزان التجاري خصوصا عند التدهور المفاجئ لأسعار النفط في السوق العالمية حيث دخل الميزان التجاري الجزائري مرحلة العجز منذ سنة 2014 وذلك نتيجة ازمة النفط صحة الفرضية 2
- ان اجمالي الصادرات الجزائرية مرتبط ارتباط شبه كلي بالصادرات في قطاع المحروقات والمتعلقة بدورها بالتغيرات المستمرة التي تحصل في أسعار النفط في السوق العالمية وبتالي اي تذبذب في سعر النفط يؤثر بشكل مباشر على حجم الصادرات الاجمالية فهي ترتفع بارتفاع أسعار النفط وتنخفض بانخفاضها ويتعلق جزء من قيمة الواردات باستراتيجيات التي تعتمد عليها الدولة في حين يتعلق الجزء الاخر بأسعار النفط حيث عند انخفاض اسعار النفط سنة 2015 قابلها انخفاض قيمة الواردات وذلك ناتج عن انخفاض الإيرادات النفطية التي تعتمد عليها الدولة في تسديد فواتيرها صحة الفرضية

**اقتراحات وتوصيات**

- ضرورة حل المشاكل الهيكلية التي تعاني منها تجارتنا الخارجية وهي اختلال الميزان التجاري لصالح الواردات وهيمنة المحروقات على الصادرات وهذا من خلال القيام الدولة الجزائرية بإصلاحات جذرية لسياسات التجارية
- تحظير الجزائر لمرحلة ما بعد النفط من خلال تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال وضع اصلاحات شاملة تنس كل القطاعات خاصة القطاع التجاري
- السعي الى تجويد المنتجات وتحقيق التناسب بين الجودة السعر والنوعية وبناء سلسلة متكاملة ذات جودة من المادة الخام وصولا الى السوق الخارجية
- انشاء شبكة الكترونية قوية وامنة للتجارة الخارجية في الجزائر مما يسمح بتوفير نظرة شاملة لعمليات التجارة الخارجية
- يجب على الدولة الجزائرية وضع استراتيجيات لتعزيز وتنمية مختلف القطاعات مثل الصناعة زراعة سياحة الخ والعمل على تطوير الطاقات البديلة (الشمسية المائية الهوائية ) بحيث تعتبر بدائل لقطاع المحروقات
- يجب على الدولة الجزائرية تنميط الصادرات بعيدا عن الهيدرو كربونات واعادة تشكيل نموذج لنمو.
- وضع منظومة يقظة لمواكبة الاسواق الدولية وتأثيرها في المبادلات التجارية الجزائرية
- مساعدة المتعاملين الاقتصاديين على تطوير عمليات الاتصال والاعلام والترقية المتعلقة بالمنتوجات والخدمات الموجهة لتصدير

# قائمة المصادر والمراجع

## قائمة المراجع:

### أولا: الكتب.


1) حسين أحمد توفيق التجارة الخارجية دار النهضة العربية 1988ص 20 و21

2) حضري عبد العظيم اقتصاديات التجارة الخارجية مكتبة زهراء الشرق مصر 1996 ص 12

3) داود سعدالله، الازمات النفطية والسياسية في الجزائر دار هومة لطباعة والنشر والتوزيع الجزائر 2016 ص65

4) منى علي دعيج صناعة تصفية النفط في العراق للفترة 1986 1998 الطبيعة الاولى الصفحة3

5) محمد صفوت قابل منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الخارجية الدار الجامعية الاسكندرية ص 17

6) نوري موسى شقيري التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية الطبعة الاولى دار المسيرة لنشر والتوزيع عمان 2012ص 187

7) يسري محمد ابو العلا ،نظرية البترول ،دار الفكر الجامعية ص435


### ثانيا : المذكرات والاطروحات


8) حاج قويدر عبد الهادي الاصلاحات الجزائرية في قطاع المحروقات مذكرة ماجيستير في الاقتصاد تخصص اقتصاد التنمية جامعة وهران 2011_2012.

9) زايد مراد دور الجمارك في ضل اقتصاد السوق اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه كلية العلوم الاقتصادية و التجارية فرع وتسيير جامعة يوسف بن خدة 2005_2006

10) زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي المؤسسات

11) طروبيا نذير دراسة تأثير تغيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي الجزائري مذكرة لنيل شهادة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد جهوي ،جامعة وهران 2009 2010.

12) عبد الرزاق حمزة، سياسات استخدام العوائد النفطية في اطار إستراتيجية استخلاف الثروة النفطية في الجزائر مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد دولي جامعة سطيف 2012_ 2013.

13) عمراني وهيبة، تغيرات أسعار النفط وتأثيرها على الاقتصاد الوطني مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص مالية مؤسسة جامعة اوكلي محند الحاج البويرة 2017 2018.


### ثالثا المجلات والمحاضرات


1) التعايش مع انخفاض أسعار النفط في سياق تراجع الطلب مجلة مستجدات افاق الاقتصاد الاقليمي

2) امينة مخلفي محاضرات اقتصاد النفط جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2014ص 9

3) بن بوزيان محمد عبد الحميد الخديمي، تغيرات أسعار النفط والاقتصاد النقدي في الجزائر مجلة ادار المؤسسات الجزائرية العدد 2 3013 ص201

4)أ زايري بلقاسم ،د دربال عبد القادر، تسهيل التجارة وتحديات الاصلاح التجاري في الجزائر مجلة الاقتصاد والمجتمع 2008؛العدد 5 ص 63
5)صباح زعوش الى أين أسعار النفط، مجلة اخبار النفط والصناعة، الامارات اكتوبر 2000 ص 6
6)أ صحراوي منيرة، د يوسفي رشيد، واقع تحرير التجارة الخارجية وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري مجلة دفاتر بوداكس العدد7 مارس 2017ص138
7)محمد أحمد البدوي، محاضرات في الاقتصاد البترولي ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر1983ص 29
8)مدحت العراقي ارتفاع أسعار النفط، الاسباب التداعيات التوقعات ، مجلة دراسات اقتصادية العدد 8

بحمد الله تم